كان صالح يحس أن دابة الأرض تأكل منسأته، وكان يخشى أن يخر من حيث يحسب أنه في مأمن، وكان موعد الانتخابات الرئاسية يرمل في خطاه

كان اللواء علي محسن يؤمن بأن الثورة لا يشعل فتيلها إلا الجماهير، وأن الثورة دائمًا ما تبحث عن قوة عسكرية مؤازرة

21 مارس.. السقوط والميلاد!!

ذات يوم، من أيام عام 2010م، وقف الرئيس السابق- علي عبدالله صالح- أمام حشد كبير من منتسبي القوات المسلحة، وأخذ يلمز بالقدح ضابطا من ضباط الفرقة الأولى المدرعة، محددا ذلك الضابط بالاسم، ومتهما إياه بتهم توجب الاعتقال والمحاكمة العسكرية، وقال بالحرف «إنه أكبر مخرب ومزور في الجيش اليمني» فأُسقِط في أيدي هؤلاء المحتشدين، وتساءلوا في ذهول: أهذا كلام رئيس دولة؟! أهذا هو علي عبدالله صالح الذي حكمنا ثلاثة عقود؟! إن الرجل ليئن كما نئن، ويشكو كما نشكوا!!

علي محمد الذهب

بالتأكيد، لم يكن ذلك الضابط هو اللواء علي محسن صالح، ولم يكن وراء ذلك القول صحوة ضمير، ولا نية تغيير؛ إذ التغيير إنما يبدأ من الداخل، لكن ما كان يحمله ذلك القول، إنما يأتي على وجه ما يحمله المثل الشعبي» إدكم سعد، يفهم مسعود»، وقد كان اللواء علي محسن هو المعني بالإشارة، لا ذلك الضابط الذي يستظل بظله ويستند إلى قوته.

كان صالح يحس أن دابة الأرض تأكل منسأته، وكان يخشى معها أن يخر من حيث يحسب أنه في مأمن، وكان موعد الانتخابات الرئاسية يرمل في خطاه، ولم يعد له من مبرر للتمديد أو الترشح مرة أخرى إلا بخلط الأوراق وإدخال البلاد في معمعة ليس أنجع دواء لها إلا ما يمليه منطق القوة والغلبة؛ فيكون اجتماع القوة وإجماع الضرورة هي من يدفعه لمبرر إعلان البقاء ولو لفترة يسيرة، وقد تحقق له ذلك دون هذا السيناريو الذي قرئ من بعيد بعيون عالية الفراسة.

لم يهنأ صالح بما حققه، وتعالت الأصوات الرافضة له ولنظامه في مدن الجنوب وفي مناطق كثيرة من صعدة والجوف وحرف سفيان، وسقط خلالها الكثير من أبناء القوات المسلحة والأمن والكثير من صفوف المدنيين والمقاتلين المناوئين لنظامه، ووصلت معها حالة التذمر إلى صفوف الجيش والأمن الذي ظل يدفع به في مواجهات مبهمة وخاسرة في أغلب سنوات الحروب التي شهدتها مناطق صعدة، ثم تنكر لأولئك وعوملوا معاملة دونية لا تماثل في المستوى تلك المعاملة التي عومل بها مقاتلو الحوثيين.

مع تدافع كرة النار الثورية من قُطر عربي إلى آخر، وتبدد الآمال لدى الحكام في البقاء على كراسي الحكم أكثر مما عمروا فيها، كان الرئيس صالح -يتوجس كغيره- من أن تقع تلك الكرة الملتهبة على كرسيه فتسقطه؛ ولذلك فقد بادر بالدفاع الشرس عن نفسه ونظامه، وأخذ يطرح الوعود الوردية ويرقع -بعبث- خرقه الذي اتسع عليه، وهو يردد كلام من خدعوه: اليمن ليست تونس، فلما بلغت الثورة مصر قال: اليمن ليست مصر؛ لكن سرعان ما تأكد له عكس ذلك، حينما بدأت بواكير الثورة تطل بأزهار ربيعها في فبراير 2011م، قبل أن يبدأ موسم الربيع!!

كان الخوف من اللواء علي محسن يذرع الرئيس صالح طولا وعرضا، لما يملكه هذا الرجل من قاعدة كبيرة في صفوف المؤسسة العسكرية وفي صفوف القبلية والأحزاب التي تتكئ عليها، خاصة الأحزاب التي ولدت وترعرعت على عينيه، ومن بين تلك الأحزاب: حزب التجمع اليمني للإصلاح، وحزب المؤتمر الشعبي العام، والأحزاب الصغيرة الأخرى التي كانت -ومعها غيرها- تنظر إليه على أنه الرئيس الظل الذي يجب أن يهاب جانبه، وقد عمل صالح للتخفيف من ذلك الخوف على خلق كل ظرف من شأنه أن يوهن من قوة اللواء محسن، معتقدا أن انقلابا ما قد يأتي من طرف هذا الرجل مع انتهاء ولايته الرئاسية، أو انتهاء فترة التمديد التي يسعى لها، أو في اللحظة التي يدبر فيها أمر انتقال السلطة لنجله احمد علي صالح، تحت أي مبرر.

وعلى العكس من اعتقاد الرئيس صالح، كان اللواء علي محسن يؤمن بأن الثورة لا يشعل فتيلها إلا الجماهير، وأن الثورة دائما ما تبحث عن قوة عسكرية مؤازرة باعتبارها أداة القسر الثورية، أو على الأقل تلتزم الحياد؛ ولذلك فقد جد نفسه بين خيارين: إما أن يكون خاسرا مع الرئيس صالح أو أن يكون رابحا مع هذه الجماهير، وقد تأسى الرجل بقرينه في الثقل والتأثير -مع اختلاف المكان- بوزير الدفاع المصري المشير طنطاوي، وأنه لن يكون أحصف ولا أكثر تقديرا للموقف العام في المنطقة من هذا الرجل الذي كان من أشد المخلصين للرئيس حسني مبارك، ومع ذلك انقلب عليه هو وكل القيادات العسكرية في لحظة كانت أقوى مبرراتها تلبية نداء هذه الجماهير، وثمنها الكبير هو مضمون المثل الشائع: "حج وبيع مسابح" وقد احتذى اللواء محسن حذو المشير طنطاوي، إلا أنه كان -وفق اختلاف الظروف- الأوفر حظا في ظاهر هذا المشهد غير المنتهي بعد.

فما الذي دفع بعض القادة العسكريين الآخرين لسلوك ذلك المسلك؟

تربي الكليات العسكرية طلابها على الإعلاء من روح الزمالة؛ ولذلك نجد أن هذه القيمة -جمعت حقا وباطلا- بين زملاء الدفعة الواحدة أو زملاء الثلاث سنوات في سنوات ما بعد التخرج، أي في سنوات الخدمة في القوات المسلحة طيلة ثلاثة عقود، وفي لحظة الانشقاق عن الرئيس صالح، الذي لا يمثل لهم زميل دراسة في الكلية الحربية التي تخرجوا فيها؛ ذلك أنه لم يلتحق بكلية عسكرية، بل عين برتبة ملازم ثاني في القوات المسلحة أواخر الستينات كرتبة شرفية، غير أن تلك القيمة لم تكن وحدها هي الدافع لذلك التعاضد؛ فهناك المصالح المشتركة، وهناك تأثير اللحظة التاريخية، وهنالك الإرث العدائي بين من أقصاهم صالح من مناصبهم بسبب خلافات لا يسع المكان لسردها، وهذا كله لا يعني خلو موقفهم هذا من صحوة ضمير لم تكن ماثلة لدى من كابروا وآثروا البقاء مع الرئيس صالح.

مثل 21مارس اليوم الحقيقي الذي تحول فيه الثوار من مستضعفين إلى قوة ثورية ذات أذرع سياسية وعسكرية واجتماعية

والحقيقة، أن يوم الحادي والعشرين من مارس 2011م، كان فضاء واسعا لحدث ثوري عظيم، بكل ما تعنيه كلمة ثورة من معنى، لأنه اليوم الحقيقي الذي سقط فيه نظام صالح، وتحول فيه الثوار من مجموعة من المستضعفين إلى قوة ثورية ذات أذرع كثيرة، سياسية، وعسكرية، واجتماعية، وشعر صالح حينها أنه سقط بالفعل، وأنه لم يعد له سوى التهيئة المناسبة للخروج من المستنقع التي صنعه لنفسه طيلة ثلاثة عقود.

غير أنه مهما يكن من أمر أولئك الذين التحقوا بالثورة أو أولئك الذين خذلوها ونأوا عنها إلى صف الرئيس السابق، ثم وجدوا أنفسهم فجأة وسط قاطفي ثمارها ما بقوا على كراسي السلطة؛ فإن الجماهير التي دعت أولئك للمؤازرة لن تذكرهم بخير إن هم أرادوا بأعمالهم المضرة بالوجه المشرق للثورة أن تتخيل تلك الجماهير أن الثورة التي صنعوها إنما كانت ثورة على الرئيس السابق وأفراد أسرته فحسب، وأنها لم تطل أركان الفساد التي ظلت لثلاثة عقود تنخر في جسد هذه الأمة وتأخيرها عن مواكبة التطور الذي شهده العالم خلال تلك الفترة.

كما أن ما يؤسف له، أن تتحول صورة ومبنى الثورة في ذكرى قوتها التي اكتسبتها في الحادي والعشرين من مارس 2011م، إلى ثورة بين جناح وآخر من أجنحة النظام السابق، وأن تلك الجماهير قد ابتلعت خدعة ما، لم تكن وما تزال تجهلها، يأتي ذلك في ظل تزاحم المشهد بصور كثيرة من صور الثورة والثورة المضادة لها؛ وأظرف تلك الصور وأبدعها، استغلال المناسبات السياسية والدينية والاجتماعية وتوظيفها توظيفا ذكيا لخدمة من يتبنى إحياء تلك الذكرى، سواء عن طريق الحشد الجماهيري والإعلامي لأعياد الميلاد المصطنعة والأعياد الدينية والثورية وغيرها، أو من خلال التكريم بالدروع والشهادات التقديرية، وهو لعمري تذكير متبادل بين هذه الأطراف فحواه: أن القوة موجودة وأن المحبين كُثر!!

التوأم السيامي اليمني يحتفلان بمعادلة 21 مارس

نشوان محمد:

احتفل التوأم السيامي بيوم واحد, وغنى كل منهما - هذه المرة ومرة سابقة - على هواه وليلاه بعد عملية جراحية أُجريت في 21 مارس. المارشال علي عبدالله صالح يقول إن هذا التاريخ هو عيد ميلاده, [وما نعرفه أنه يوم عيد الأم, وأيضًا اليوم العالمي لمكافحة التمييز العنصري], وفي نفس الوقت يعتبر الجنرال علي محسن الأحمر ومعه قيادات ما يُسمى بـ«الجيش الحر» ذات اليوم محطة نوعية للتغيير في اليمن. [حينها بث قناة الجزيرة شريطًا مصورًا للواء الأحمر يعلن فيه انضمامه وتأييده للثورة].

ويقول علي عبدالله صالح إنه ولد في 21 مارس عام 1942, أي أنه أكمل 71 عامًا من العمر, والخميس الماضي احتفل في منزله بصنعاء واستقبل مهنئين.

وسائل إعلام الطرفين احتفت كثيراً بـ«الزعيم» و«القائد والموقف الشجاع و..الخ», وقالت قنوات الأخير: «لولاه لما حدث التغيير», وكان الاثنان صديقيْن يسند أحدهما الآخر منذ أكثر من أربعة عقود على الأقل إن لم يكن أكثر, وفجأة دب بينهما فراق يكذبه صنف ويراه تكتيكيًا، في حين يصدقه صنف آخر ويعتقد أن «العصا قرحت بالفعل».

والساحة السياسية القبلية العسكرية الاجتماعية, وتحديدًا في شمال اليمن, منقسمة بين الرجُلين على الأبــرز, وعلى ضفاف هذا الانقسام رسمت الأداة السياسية لمعظم الأحزاب والمكونات السياسية حدودها, ويشكلان الآن - علي وعلي - إعاقة واضحة أمام أي تفكيك للمعضلات اليمنية خصوصًا توحيد وهيكلة الجيش اليمني.

ويمثل الاحتفاء هذه المرة بمعادلة 21 مارس دلالة واضحة؛ خصوصًا مع انعقاد واستمرار انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ هذا الشهر بصنعاء, ومن شأن مخرجات المؤتمر أن تلبي أو من المفترض أن تلبي طموح اليمنيين بدولة مدنية على قاعدة مختلفة ومضادة لقاعدة التقاسم والمحاصصة التي أجادتها منظومة صالح التي قادها ثالوث: العسكر والقبيلة والدين.

لـ علي عبدالله صالح نجله العميد أحمد, الصامت معظم الأحيان, الذي يتولى منصب قائد الحرس الجمهوري, في حين يتولى علي محسن الأحمر قيادة الفرقة الأولى مدرع وقيادة المنطقتين العسكريتين الشمالية والغربية.

يجري كل هذا في وقت يُفترض معه إلغاء مكونات «الحرس الجمهوري», و«الفرقة الأولى مدرع», كما يُفترض معه أيضًا تعيين 7 قادة عسكريين لـ سبع مناطق عسكرية نص عليها قرار جمهوري صدر في 19 ديسمبر المنصرم.

بقي أحمد علي عبدالله صالح قائدًا لحرسه, وبقي علي محسن الأحمر قائدًا لفرقته وقائدًا لمنطقتين عسكريتين أيضًا, وبعد ثلاثة أشهر من قراءته على أسماع اليمنيين من قناة «اليمن», يبقى القرار الجمهوري للرئيس هادي معلقًا في دولاب القرارات المصيرية ينتظر التنفيذ, إذ لم يعد قرارًا بل نصف قرار أو أقل من ذلك.

وعلى قاعدة «الإسلام يجُبُّ ما قبله», أُعتبر علي محسن الأحمر ثائرًا وأحد أبرز رموز التحول والتغيير. كان الرجل قد تعهد منذ انشقاقه عن نظام صالح في 21 مارس 2011 بالتخلي عن منصبه بعد مغادرة صالح السلطة, ولما غادرها الأخير في 27 فبراير 2012, قال علي محسن الأحمر لصحيفة الشرق الأوسط السعودية مؤخرًا: «عدم استقرار الحالة اليمنية وبالذات من الناحية الأمنية لا تشجعني على ترك العمل، ولعلَّ هذا قدر لا يمكن الفكاك منه حاليًا»!.

وموقف الأحمر مثّل صفعة قوية للعهد الذي قطعه ولشباب الثورة أيضًا, وعلى إثر هذا التصريح دعته "النوبلية" توكل كرمان: «إلى الوفاء بالوعد الذي قطعه للثوار حين انضمامه بمغادرته للسلطة وتنحيه عن منصبه طوعًا وقبوله بالخضوع للقانون واستعداده للمحاسبة والمحاكمة عمّا يوجه ضده من اتهامات».

والرجلان أو الطرفان شريكان بشهادة التاريخ في قيادة اليمن للفترة التي تخللتها حروب منها حروب المناطق الوسطى, وحرب صيف 1994 , وحروب صعدة الست. ولا يقدمان اليوم أنموذجًا مختلفًا للأمس, كما أنهما في الوقت نفسه لا يحترمان الوعود والعهود وأكثر من يخلفانها ويجترحان لها التبريرات.

وتبريرات علي محسن ستبقيه في السلطة العسكرية إلى حين, كما أن صالح لا يزال يمارس العمل السياسي, ويدلي بخطابات سياسية نارية في أوقات كثيرة, وأخرج في فبراير المنصرم مظاهرة حاشدة أحياها مئات الآلاف من أنصاره في ميدان السبعين.

ويحدث هذا فيما يمضي الحوار الوطني, الذي انطلق في 18 مارس الجاري بصنعاء, لمناقشة 9 قضايا رئيسية, في مقدمتها القضية الجنوبية, وجميع القضايا من مخلفات وتركة نظام صالح؛ وهو النظام الذي كان أحد أهم رجالاته اللواء علي محسن الأحمر.

وفيما كانا في الأمس يمسكان عصا واحدة ضد الشعب, هما يمسكان اليوم بزمام الاحتفاء بيوم واحد, بل يمسكان الجزء المهم من مصير البلد.

ومعادلة 21 مارس بُنيت على صيغة جديدة لشراكة من نوع مختلف وللالتفاف على مستقبل أراده الشباب مغايرًا, يُبقي معها كل طرف على قاعدة مصالحه, كما يظل كل منهما موجودًا ومدافعًا عن أسباب وجوده وبقائه بتهويله من خطورة الطرف الآخر ومن قضايا أخرى, وكلاهما ليسا بأكثر من شرطيي مرور لصالح مراكز داخلية وخارجية. ولا شك أنهما يبقيان حدودًا للضرب في جدار الصراع البادي؛ فالمصالح تظل مقدسة، وما خفي كان سرًا (أحمرَ) لا يُذاع !